تاريخ عيد الفصح
ما رأي العلم فيه؟

الأب جاك بلاسار اليسوعيّ*

خلاف قديم

في القرون الأولى من تاريخ المسيحيّة، أسف بعض آباء الكنيسة، ومنهم أوسابيوس، على الاختلاف الذي كثيرًا ما قام بين المؤمنين حول تاريخ عيد الفصح. ففي بعض السنين، كان الأسبوع الواحد زمن حزن وتوبة لبعضهم، وزمن فرح وتنعُّم بالمآكل لبعضهم الآخر.

وأقام أساقفة ذلك الزمن عدّة حوارات حول هذه المسألة، وقد توصّلوا، وإن بمشقّة، إلى إزالة الخلاف، فاستطاع المسيحيّون جميعًا، إلاّ القليل منهم، مدّة ثمانية قرون، أي من ٧٨٠ إلى ١٥٨٢، أن يحتفلوا بعيد الفصح في تاريخ واحد.

التوحيد أمر يمكن تحقيقه اليوم

والحال أنّ توحيد تاريخ الاحتفال بعيد الفصح يمكن تحقيقه في أيّامنا أيضًا، لأنّ العقبة الكبرى التي تحول دون هذا التوحيد لم يعد لها اليومَ أيّ اعتبار. وليست تلك العقبة سوى الاعتقاد بأنّ القاعدة المسمّاة «غريغوريّة» التي وُضعت في رومة سنة ١٥٨٢، تخالف قرارات المجمع النيقاويّ المنعقد في ٣٢٥، فيُضيف أصحاب هذا الاعتقاد بأنّه لا بُدَّ من عقد مجمع مسكونيّ جديد

* دكتور في العلوم. إختصاصيّ في علم الفلك. المدير السابق لمرصد كازه الفلكيّ.

لتغيير تلك القرارات، وهو أمر لا يمكن تحقيقه قبل إعادة الوحدة إلى الكنيسة جمعاء. ولكنّهم يعجزون عن إقامة الدليل على أنّ القاعدة التي اتُّبعت بعد ٣٢٥ هي، بحرفيّتها، تلك التي وضعها المجمع النيقاويّ. فإن أردنا أن نعرف ماذا أقرَّ هذا المجمع، فما علينا إلاّ أن نرجع إلى التحليل الذي نجده في الكتب العلميَّة التي تتناول هذا الموضوع.

ماذا أقرَّ المجمع النيقاويّ؟

إنّ نصّ القرارات التي أصدرها المجمع النيقاويّ في شأن تاريخ عيد الفصح فُقد، مع الأسف. لكنّنا نعرف مضمونه تمامًا بفضل شهادة آباء المجمع. فهناك إجماع أكثر من مئة أسقف تكلّموا وكتبوا في هذا الموضوع، ولم ينقض أيّ أحد أقوالهم، فلا عجب أن نساوي اليوم بين شهادتهم والنصّ المفقود. ماذا أقرّ المجمع النيقاويّ؟ أقرّ أنّه يجب الاحتفال بعيد الفصح في يوم الأحد الذي يقع بعد أوّل بدور الربيع. هذا كلّ ما أقرَّه المجمع، وهو كان يكفي لتوحيد تاريخ عيد الفصح، شرط أن يُستعان كلّ سنة بأحد الفَلَكيّين.

وعُرِض على آباء المجمع، في أثناء مناقشاتهم، أن يُعهد إلى أُسقف الإسكندريَّة، بتحديد تاريخ الفصح كلّ سنة، علمًا بأنّه في أفضل مركز أسقفيّ يمكّنه من استشارة الفلكيّين. ولو تبنّى المجمع هذا العرض، لَوُجدت مشكلة تاريخ الفصح حلاً نهائيًا. لكن هذا العرض لم يُعتمَد ولم يُرفض، فعلق في أذهان آباء المجمع أنّ فَلَكيّي الإسكندريَّة، في حال نشأ جدال، يقومون بدور الحَكَم. ولقد تمّ توحيد تاريخ الفصح، إلاّ نادرًا، في حوالى السنة ٧٨٠، باعتماد جدول الإسكندريَّة الفصحيّ الذي يتناول دورةً القمريّ تسع عشرة سنة، وهو أفضل الجداول المعروضة، وإن لم يكن كاملاً، خلافًا للاعتقاد السائد في ذلك الزمان.

ثناء على عمل فَلَكيّي الإسكندريّة

كان الفلكيّون الذين يعملون في الإسكندريّة في القرن الرابع بعد المسيح جديرين بكلّ مديح. فبفضل أمانتهم لتقليد يرقى إلى ألوف السنين في أرض مصر، كانوا يُحسنون مراقبة النجوم قبل أن يُتقنوا الحساب.

فالتنبُّؤات التي كانوا يأتون بها، تلبيةً لطلب سلطات البلاد، في ما يختصّ بفيضان النيل كلّ سنة، والأعياد الوثنيّة والمسيحيّة، والكسوفات إلخ، كانت تُوضَع كلّ سنة لأجَل قصير، بناءً على مراقبات حديثة كثيرًا ما جُدِّدت وكثيرًا ما حُقِّقت بعد انقضاء الأمر. وحين كانوا يضعون جداول توقّعيّة طويلة الأجَل، لمئة سنة وأكثر، كانوا يجعلون فيها ثقة محدّدة، أقلّ بكثير من الثقة التي يجعلها الشعب. وكانت فطنتهم مبنيّة على أسباب وجيهة، لأنّهم كانوا يعلمون بأنّ الذين سبقوهم في قديم الزمان وقعوا في أخطاء كثيرة، بسبب عدم دقّة قياساتهم. فعلى سبيل المثال، كان فلكيّو مصر القدماء يسلّمون بأنّ السنة مؤلّفة من ٣٦٥ يومًا، لا أكثر ولا أقلّ، وهذا ما كان يعطّل كلّ توقّع لفيضان النيل لأجَل يزيد على ثلاث سنوات.

وفي حوالى السنة ٢٤٠ ق.م.، حين اكتشفت فلكيّو الإسكندريّة أنّ السنة مؤلّفة من ٣٦٥ يومًا وربع يوم، لا من ٣٦٥ يومًا، تمكّنوا من تحسين تنبّؤاتهم، فاستحقّوا ثناء المصريّين. ولكن، حين أرادوا أن يُدخلوا في التقويم الرسميّ هذه النتيجة المستخلصة من مراقباتهم، وأن يحصلوا على مرسوم من الملك فرعون بطليموس الثالث اڤرجانس، بتاريخ ٢٣٨ ق.م.، رفض الشعب المصريّ الخضوع، معتبرًا هذا الإصلاح انتهاكًا للحرمات. ولم يتمّ الأمر إلاّ بعد أن استولى يوليوس قيصر الرومانيّ على مصر. ولمّا وُضع التقويم الجديد، الذي أُضيف فيه يوم واحد إلى كلّ أربع سنوات، فأصبح عدد أيّام السنة الرابعة ٣٦٦ بدلاً من ٣٦٥، لم يُطلَق اسم التقويم الجديد على الرجل المصريّ الذي اكتشفه والذي طواه النسيان، بل على اسم يوليوس قيصر، مع أنّه لم يكن يستحقّ هذا التقدير! وكان ذلك في السنة ٤٦ ق.م.

وفي السنة التي انعقد فيها المجمع النيقاويّ، وهي السنة ٣٢٥ ب.م.، وقع الاعتدال الربيعيّ في ٢١ آذار (مارس). فلو تمتّع فلكيّو الإسكندريّة

بالسلام، بعد ذلك التاريخ، مدّة بضعة قرون، ولو حافظوا على عادتهم في مراقبة النجوم، لَلاحظوا أنّ تاريخ الاعتدال يتأخّر يومًا كلّ ١٢٨ سنة. لكن همّتهم في عمل المراقبة بردت، لأنّ هذا العمل كان شاقًّا وعسيرًا. فبعد ١٢٨ سنة، أي حوالى السنة ٤٥٣، وقع الاعتدال الربيعيّ في ٢٠ آذار (مارس)، لا في ٢١ منه، لكنّهم لم ينتبهوا إلى الأمر، ولم يَبق لفلكيّي الإسكندريّة من وجود بعد الفتح الإسلاميّ في السنة ٦٤٢. ولكنّ الأساقفة استمرّوا على اتّباع ما ورد في الجداول الفصحيّة التي وضعها الفلكيّون، من دون أن يشكّوا في صحّتها، بل كان الخطأ في تاريخ الاعتدال الربيعيّ من «الأخطاء الشائعة» التي لا يُبالي بها أحد.

إصلاح التقويم في ١٥٨٢

لم ينتبه الناس إلى الخطأ الشائع إلاّ في القرن الخامس عشر، حين شاع بين مزارعي أوروبّا أنّ أقصر يوم في السنة، وهو يوم الانقلاب الشتويّ، لم يعد الثاني والعشرين من كانون الأوّل (ديسمبر)، بل أصبح الثالث عشر منه. وكان هذا النّبْتُ قد أثّر أيضًا في تاريخ الاعتدال الربيعيّ. فبعد المزارعين، تَنبّه رجال الإكليروس الكاثوليك إلى ذلك الأمر. وفي القرن السادس عشر، أدرك البابا غريغوريوس الثالث عشر (الذي دامت حبريّته من ١٥٧٢ إلى ١٥٨٥) أنّ هناك مشكلة لا بُدّ من حلّها، فكلّف بهذه المهمّة أساتذة الجامعة الرومانيّة. فبنوا مرصدًا فلكيًّا قاموا فيه أوّلاً بمراقبات، ثمّ بحسابات دقّقوا فيها. وكان هذا العمل شاقًّا، لعدم وجود مناظير فلكيّة في ذلك الزمن.

وأدّت أعمال الفلكيّين الرومانيّين (ومن بينهم الراهب اليسوعيّ شلّوصِرْ) في السنة ١٥٨٢ إلى النتائج التالية:

ليس عدد أيّام السنة ٣٦٥,٢٥، كما ساد الاعتقاد منذ أيّام يوليوس قيصر، بل ٣٦٥,٢٤٢٢. فبين السنة ٣٢٥ والسنة ١٥٨٢، أي من خلال اثني عشر قرنًا ونصف، زيدت عشرة أيّام على العدد الصحيح. فكان لا بُدّ من تقصير عام ١٥٨٢ عشرة أيّام، ومن حذف ثلاثة أيّام في المستقبل من كلّ فترة ٤٠٠ سنة.

وبناء على ذلك، أُرِّخ، في رومة، اليوم الذي تلا ٤ تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٥٨٢، ١٥ تشرين الأوّل (أكتوبر)، وقُرِّر أنّ ثلاث سنوات قرنية من أصل أربع تخسر كلّ واحدة منها يومًا، فلا تكون سنوات كبيسة، ولا يكون عددها ٣٦٦ يومًا، بل ٣٦٥. وهكذا كان في السنوات ١٧٠٠ و١٨٠٠ و١٩٠٠، ولم يكن في السنة ١٦٠٠، ولن يكون في السنة ٢٠٠٠.

وأخبر البابا غريغوريوس الثالث عشر جميع الملوك والأمراء المسيحيّين بالإصلاح التقويميّ الذي أجراه ورجا منهم أن يتبنّوه هم أيضًا. فرفض الملوك البروتستانت والأرثوذكس، لكن معظمهم رجعوا بعد ذلك عن رأيهم، في ألمانيا في القرن السابع عشر، وفي إنكلترة في القرن الثامن عشر، وفي الكنيسة الأرمنيّة في القرن العشرين.

وفي المستقبل، سيضيف الفلكيّون أيضًا كَسْرًا عُشْريًّا أو عدّة كسور إلى عدد أيّام السنة، وقد نُضطرُّ إلى إضافة يوم أو إلى حذف يوم بعد أكثر من ٣٠٠٠ سنة. ولكن هذا الأجَل، إن وقع، يُخبَر الناس بالأمر قبل وقوعه بزمن طويل، ولا تكون إضافة يوم أو حذفه تغييرًا أو تصحيحًا في التقويم، بل مطلبًا من مطالب التقويم الذي وُضع في ١٥٨٢، وهو تقويم نهائيّ، فأملنا أن يسير الذين سينضمّون غدًا إلى هذا التقويم على النحو الذي سار عليه الذين سبقوهم، فيضيفون أو يحذفون يومًا بعد ٢٨ شباط (فبراير).

ردّ على اعتراضَين علميَّين

لا يزال هناك اعتراضان علميّان على مشروع الانضمام إلى التقويم الغريغوريّ وإلى توحيد تاريخ الفصح. سنبحث فيهما لنساعد المتمسّكين بهما على العدول عنهما.

١) يقال إنّ قاعدة الحساب الفصحيّ، التي تمّ إصلاحها في ١٥٨٢، تخالف قرارات المجمع النيقاويّ. لقد دحضنا هذا الاعتراض في العرض الذي قمنا به والذي هذه نتيجته: إنّ قاعدة الحساب الفصحيّ التي وُضعت في ١٥٨٢ هي أكثر القواعد المتّبعة من قبلُ مطابقةً لقرارات المجمع النيقاويّ، لأنّها تستند إلى تلك الظاهرة الطبيعيّة، ظاهرة الاعتدال الحقيقيّ المراقَب

والمدقّق فيه، الذي قصده آباء المجمع، في حين أنّ سائر القواعد تستند إلى «اعتدال» خياليّ، تمّ حسابه ولم تتمّ مراقبته والتدقيق فيه.

٢) وهناك اعتراض علميّ آخر يمكن تلخيصه بهذه العبارة: «ليس التقويم الغريغوريّ كاملاً، إذ إنّ طول السنة لا يُعرَف فيه إلاّ على نحو التقريب بـ $\frac{٣}{١٠٠٠٠}$ من يوم. فقد يبلغ هذا الكَسْر يومًا تامًّا بعد ٣٠٠٠ سنة. فلماذا نتخلّى عن التقويم اليوليانيّ لنتبنّى تقويمًا آخر ليس هو بأفضل؟

على هذا الاعتراض سبق لنا أن أجبنا وقلنا إنّ تقويمنا هو أفضل بكثير من التقويم السابق، إذ إنّنا، إن وجب علينا أن نضيف أو نحذف يومًا، فعلينا أن ننتظر، لا أربع سنوات كما كان في التقويم المصريّ القديم، ولا ١٢٨ سنة كما هو في التقويم اليوليانيّ، بل لا أقلّ من ٣٠٠٠ سنة.

لا بل نضيف ونقول إنّ تقويمنا الحاليّ هو خالٍ من كلّ عيب ونهائيّ، إذ إنّ إضافة يوم أو حذفه بعد ٣٠٠٠ سنة لن يكون تصحيحًا لخطأ (كما كان حذف ١٠ أيّام في السنة ١٥٨٢)، بل مجرّد تطبيق للقاعدة. لا نعرف اليوم تاريخ تلك العمليّة، لكنّنا سنعرفه قبل وقوعها بعدّة قرون، بفضل الحسابات المبنيّة على سلسلة من المراقبات التي يواصلها الفلكيّون بلا انقطاع.

هذا وإنّ التقويم الحاليّ، الذي يرقى عهده إلى البابا غريغوريوس، لا يمكن أن يقع في خطأ إلاّ في حال حدوث كارثة من الكوارث الكونيّة، كسقوط نيزك بحجم القمر مثلاً، وهذه الظاهرة، وإن كانت ممكنة، فهي قليلة الاحتمال في الوقت الحاضر...

بعض المراجع

Vittorio PERI, *La date de la fête de Pâques*, Vatican, 1968.

T. Paul VERGHESE, *Date of Easter and Calendar Revision in the Orthodox Churches*, Addis Ababa, 1968.

(تعريب الأب صبحي حموي)